العرب
السبت 2019/11/23
السنة 42 العدد 11537

خطوات فرنسية جديدة تمتّن الشراكة مع المغرب

وزير الخارجية الفرنسي يزور الرباط للمرة الثانية في أقل من ستة أشهر

زار وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، الخميس، المملكة المغربية للمرة الثانية في أقل من ستة أشهر. ولئن كانت ملامح الزيارة معلومة وهدفها الإعداد المحكم للدورة 14 للقاء رفيع المستوى بين فرنسا والمغرب الذي سيجرى في باريس في 19 ديسمبر المقبل، فإن الكثير من المتابعين يشددون على أنها تبرق أيضا بالعديد من الرسائل السياسية؛ وعلى رأسها أن الأجندة الفرنسية قد رسّمت الرباط كشريك استراتيجي واقتصادي وسياسي في عمق القارة الأفريقية.

محمد ماموني العلوي

الرباط – حل وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، مساء الخميس، بالعاصمة المغربية الرباط، حيث استقبله وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة.

وناقش الوزيران في هذا اللقاء الجوانب المختلفة للعلاقات الثنائية والقضايا الاستراتيجية ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.

وتأتي هذه الزيارة في سياق الإعداد للدورة 14 للقاء رفيع المستوى بين فرنسا والمغرب، الذي ينعقد بباريس يوم 19 ديسمبرالمقبل بإشراف رئيس الحكومة المغربية سعدالدين العثماني ونظيره الفرنسي إدوار فيليب.

> لقاء هام جمع لودريان وبوريطة يأتي في ظروف دقيقة تمر بها المنطقة تحتاج وجوبا إلى تنسيق بعيد المدى بين الشركاء

وأكدت مصادر دبلوماسية لـ"العرب" أن اللقاء شكّل مناسبة لتقييم العلاقات الثنائية التي وصفت بالاستثنائية، نظرا إلى تقارب وجهات النظر حول العديد من الملفات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وأضافت المصادر أن الأجندة الفرنسية لا يمكنها أن تستثني المغرب كشريك استراتيجي سواء على مستوى التعاون الاقتصادي والسياسي في العمق الأفريقي أو التنسيق في مجال محاربة الإرهاب، وتعزيز الاستقرار في عدد من بؤر التوتر بأفريقيا.

وركز الاجتماع على العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي، لاسيما الجوانب الاقتصادية والهجرة، خصوصا أن هذه الزيارة تعد الثانية خلال ستة أشهر يقوم بها لودريان إلى المغرب.

وأكد وزير الخارجية الفرنسي خلال لقائه في شهر يونيو بالرباط مع نظيره المغربي بوريطة، على دعم فرنسا لخطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب لوضع حد للنزاع في الصحراء المغربية.

ومن المحاور الاستراتيجية التي ستطرح في اللقاء رفيع المستوى بباريس، بحسب ما أدلت به مصادر دبلوماسية لـ "العرب"، التركيز على تطورات قضية الصحراء المغربية، إلى جانب تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين في عدد من القطاعات؛ وعلى رأسها قطاع السيارات الذي تستثمر فيه شركات فرنسية، علاوة على طموح باريس في الاستثمار في خط السكك الحديدية المزمع إنشاؤه لربط مدن الجنوب انطلاقا من مراكش نحو أغادير.

وشددت كل من الرباط وباريس على الرفع من تنافسية اقتصاديهما، مؤكدين ضرورة وضع إطار عام للأعمال من شأنه تعزيز المبادلات والاستثمارات.

وأكد الطرفان ضرورة تسهيل التدابير الإدارية لتيسير ولوج المواطنين للخدمات العمومية، خاصة عبر اتخاذ مبادرات في مجال الحكومة الإلكترونية، ودعم إحداث وكالة التنمية الرقمية وكذا تنفيذ الاستراتيجية المغربية لتنمية الاقتصاد الرقمي.

وكانت مونية بوستة، كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، قد أجرت أواخر الشهر الماضي في باريس، لقاء مع الكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية وأوربا السيد فرانسوا ديلاتر خصص لمتابعة وتقييم إجراءات تنفيذ قرارات وخلاصات الاجتماع الـ13 رفيع المستوى بين المغرب وفرنسا.

وخلال الدورة الـ13 بين فرنسا والمغرب قبل عامين تم التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون الثنائي في مجال إصلاح الإدارة، والبنيات التحتية، والتشغيل، والتعليم، والشباب والفلاحة.

وعلى مستوى التعاون الثنائي فتحت وزارة الداخلية ممثلة في المديرية العامة للجماعات المحلية، والوزارة الفرنسية لأوروبا والشؤون الخارجية ممثلة في مندوبية الشؤون الخارجية للجماعات الترابية، طلب مشاريع للاستفادة من تمويل صندوق الدعم المشترك للتعاون اللامركزي المغربي الفرنسي خلال الفترة الممتدة بين 8 فبراير 2019 و31 ديسمبر 2021.

كما تم أيضا التوقيع على ثلاث اتفاقيات تتعلق؛ بخارطة طريق في المجال السياحي للسنوات 2017–2020، وإعلان للنوايا بين وزارتي الداخلية في المغرب وأوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية في مجال التعاون اللاممركز، ورسالة للنوايا حول الترويج في الخارج للتموقع الجامعي المشترك الفرنسي–المغربي. إلى جانب إعلان نوايا للتعاون في المجالين الميناءي والبحري و التعاون في مجال البنيات التحتية الميناءية وميناء السفن.

ويمثل اجتماع بوريطة ولودريان دعامة لتفاهمات في عدد من المجالات، ومنها قطاع السياحة الذي يتعين أن يساهم في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة؛ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يمكّن من تحفيز النمو.

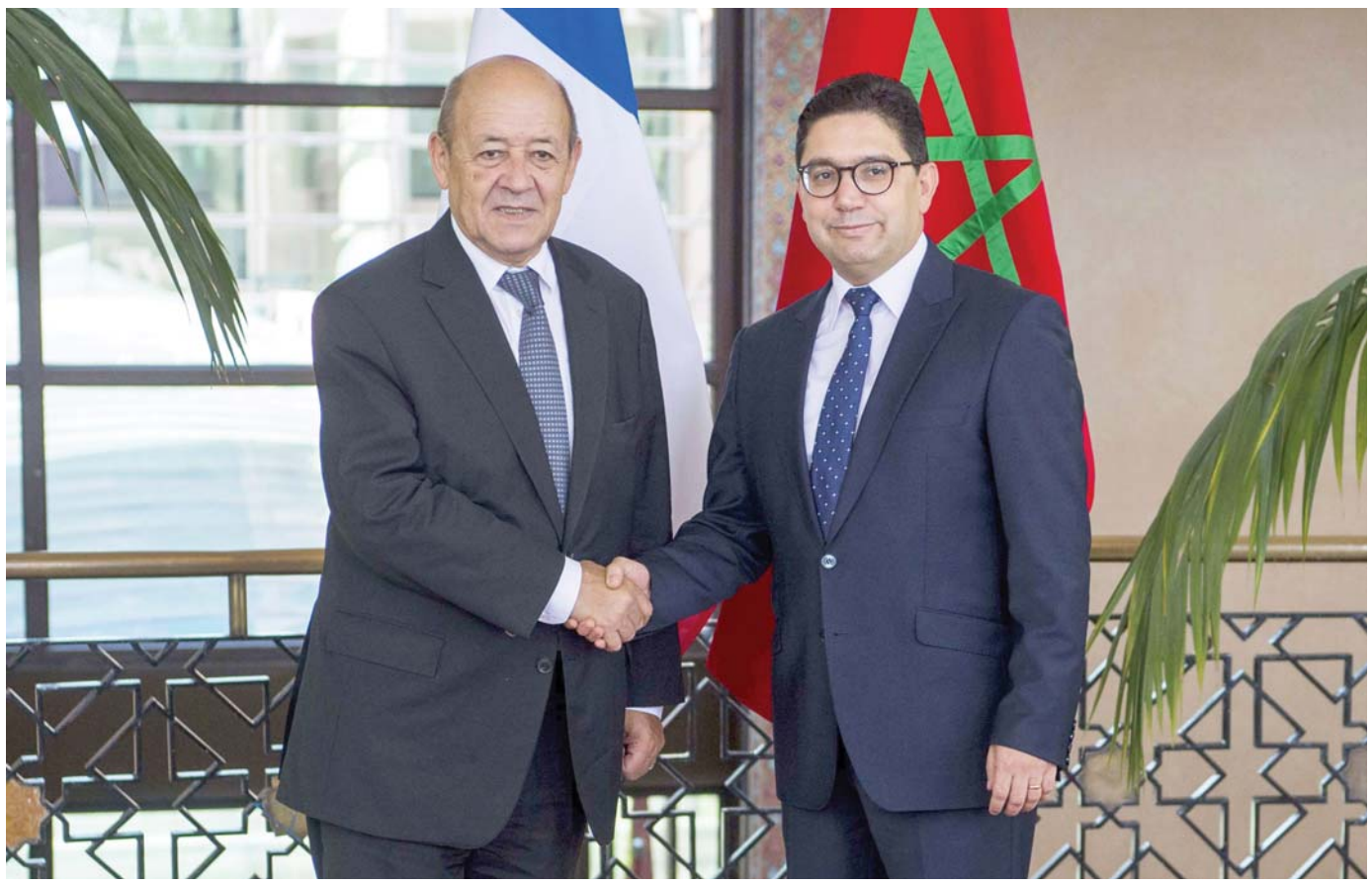

تقارب متواصل بين الرباط وباريس

حملة الاعتقالات تتواصل في الجزائر

الجزائر – واصلت السلطة الجزائرية مجابهة الاحتجاجات العارمة الرافضة لإجراء الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر بشن حملة من الاعتقالات استهدفت العشرات من المشاركين في الحراك الشعبي.

وأوقفت قوات الأمن الجزائرية 80 شخصا خلال مسيرة ليلية، الخميس، في شوارع الجزائر العاصمة رفضا لإجراء الانتخابات الرئاسيّة المقرّرة في 12 ديسمبر، بحسب ما أفادت اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين، الجمعة.

ومساء الخميس، خرج بضع مئات من الجزائريين إلى شوارع العاصمة لرفض الانتخابات التي يريد تنظيمها نظام ناضلوا من أجل رحيله، بعد أن دفعوا الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة الذي حكم البلاد 20 سنة إلى الاستقالة.

وتم توقيف نحو مائة شخص خلال تظاهرة ليلية مشابهة، الأربعاء، لكن تم إطلاق سراح أغلبهم، في حين تابعت المحكمة 29 شخصا بتهم التجمهر غير المصرّح به، وقد أُطلق سراح 21 منهم موقّتا.

ومنذ أسابيع عدّة، يعبّر المحتجون خلال تظاهرات أسبوعية حاشدة في كل أنحاء البلاد، عن معارضتهم لإجراء الانتخابات الرئاسيّة التي يُفترض أن يتمّ خلالها انتخاب خلف للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة. وتهدف هذه الانتخابات في نظر المحتجّين إلى إعادة النظام السياسي نفسه منذ الاستقلال عام 1962 والذي يطالبون برحيله.

ومنذ بدء الحملة الانتخابية، الأحد، يواجه المرشحون الخمسة صعوبة في تحركاتهم وفي عقد لقاءاتهم، نظرا إلى الاحتجاجات التي تلاحقهم، ما استدعى تأمين حماية أمنيّة مشددة لهم.

وعبّرت منظمة العفو الدولية، الخميس، عن قلقها إزاء ما قالت إنه "مناخ قمع وتضييق على حريات التعبير ميّزَ انطلاق الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية".

وقالت المنظمة في بيان، إن "احترام حقّ حرية التعبير والتجمّع والاجتماع يشكّل شرطا أساسيا لأيّ عملية انتخابية"، مضيفة أنه "يتعيّن أن تُتاح لمعارضي الانتخابات إمكانية التعبير عن الرأي دون خشية من انتقام أو قمع".

وحكمت محاكم جزائرية، الاثنين، بالسجن 18 شهرا على أربعة أشخاص، بعد أن شوّشوا، الأحد، على اجتماع نظّمه المرشح للانتخابات الرئاسية علي بنفليس في تلمسان (450 كلم جنوب غربي العاصمة)، وحكم على 14 آخرين بالسجن شهرين مع وقف التنفيذ.

الخرطوم تكذب مجدّدا مزاعم الجزيرة القطرية في ليبيا

الخرطوم – جدد السودان، تكذيب رواية قناة الجزيرة القطرية التي أكدت في وقت سابق أن الخرطوم أرسلت ألف جندي إلى ليبيا لدعم القائد العام للجيش الوطني الليبي خليفة حفتر.

ونفى رئيس مجلس السيادة الانتقالي بالسودان، عبدالفتاح البرهان، إرسال جنود سودانيين للقتال في ليبيا، وذلك في رده على ما ذكرته قناة "الجزيرة" القطرية من أن نسخة حصلت عليها من تقرير فريق الخبراء التابع للجنة العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا، أفادت بأن السودان أرسل في يوليو ألف جندي إلى ليبيا دعما لقوات حفتر.

ويأتي التكذيب السوداني الجديد بعدما نفى المتحدث باسم الجيش السوداني العميد عامر محمد الحسن في 10 نوفمبر الجاري، إرسال ألف جندي من قوات "الدعم السريع" لدعم الجيش الليبي. وقال، نحن لسنا شركة أمنية.

وكان تقرير الجزيرة قد أكد أن السودان والفريق محمد حمدان دقلو "حميدتي" (نائب رئيس المجلس) لم يلتزما بالعقوبات الأممية التي تقضي بحظر تقديم دعم عسكري لأطراف الصراع في ليبيا، وأرسل ألف جندي سوداني من قوات "الدعم السريع" إلى الشرق الليبي، في يوليو.

وقال البرهان في مقابلة مع قناة "الجزيرة مباشر" القطرية، إن "الحديث عن إرسال قوات سودانية إلى ليبيا غير صحيح. لم نرسل أي فرد للقتال في ليبيا".

وأضاف، "كما لم يطلب منا أحد أو دولة إرسال جنود إلى ليبيا، ولسنا طرفا في النزاع الليبي".

وأكد أن قوات الدعم السريع جزء من الجيش السودان، وتعمل تحت إمرته، ولا تعمل بمعزل عن الجيش وقيادته.

وأشار إلى أن هذه القوات "كانت لديها في السابق ميزانية منفصلة، ولكن بعد التغيير في البلاد، صارت تابعة للجيش، وهي جزء من منظومة الجيش السوداني".

وبدأت في السودان منذ 21 أغسطس، فترة انتقالية تستمر 39 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات، ويتقاسم السلطة خلالها كل من المجلس العسكري، وقوى "إعلان الحرية والتغيير"، قائدة الحراك الشعبي.

وفي سياق متصل، شدد البرهان على أن "القوات السودانية باقية في اليمن حتى يتحقق الهدف الذي شاركت من أجله لإعادة الشرعية والتي تحولت إلى إعادة الأمل".

وبالمقابلة نفسها، تابع البرهان، "تحدثنا مع الجانب الأميركي بشأن رفع اسم السودان من قوائم الدول الراعية للإرهاب، وهم يقولون إن لديهم قوانين وإجراءات حتى يتم ذلك".

واعتبر أن عدم رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب رغم التغيير الحاصل بالبلاد "أصاب الشعب السوداني بالإحباط".

ورفعت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في 6 أكتوبر 2017، عقوبات اقتصادية وحظرا تجاريا كان مفروضا على السودان منذ 1997.

لكن واشنطن لم ترفع اسم السودان من قائمة "الدول الراعية للإرهاب"، المدرج عليها منذ 1993، لاستضافته زعيم تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن.

التعارف يطغى على مفاوضات تشكيل الحكومة في تونس

تونس – يواصل الحبيب الجملي، المكلف بتشكيل الحكومة التونسية الجديدة، عقد سلسلة من اللقاءات مع ممثلي الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية وكذلك شخصيات من المجتمع المدني تمثّل عددا واسعا من القطاعات.

واستقبل الجملي، الجمعة للمرة الثانية منذ بدء المشاورات، وفدا عن حزب قلب تونس (الفائز بالمرتبة الثانية في الانتخابات التشريعية) مثّله كل من النائبين حاتم المليكي والصادق جبنون.

وتأتي هذه الخطوة الجديدة التي أقدم عليها رئيس الحكومة المكلف بعد يوم فقط من إعلان راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة الاسلامية صاحبة المرتبة الأولى عن أن حركته لن تشارك في حكومة قد تضم قلب تونس، فيما دعا المكتب التنفيذي لحركة النهضة، الخميس، في بيان إلى "اعتماد معايير دقيقة في اختيار الفريق الحكومي من حيث النزاهة والكفاءة".

ورغم مرور قرابة أسبوع على بداية المشاورات الفعلية بين رئيس الحكومة المكلّف والأحزاب المعنية بالمشاركة في المفاوضات، فإن ملامح الائتلاف الحاكم لم تتوضّح بعد في ظل تمسّك كل طرف بفرض شروطه للمشاركة في الحكومة.

ولا تخفي عدة أحزاب ومنها حركة الشعب وكذلك التيار الديمقراطي مخاوفها من المشاركة في الحكومة القادمة، خاصة في ظل تواصل تشكيكهما في الاستقلالية السياسية للحبيب الجملي الذي كلّفته حركة النهضة بتشكيل الحكومة.

وللرد على هذه التشكيكات حاول الجملي توسيع قاعدة المشاورات بجعلها لا تقتصر على الأحزاب البرلمانية المعنية بتشكيل الحكومة، ولتشمل عدة شخصيات من قطاعات مختلفة منها؛ الفنان لطفي بوشناق، ومن القطاع الإعلامي ناجي البغوري نقيب الصحافيين التونسيين والإعلاميين زياد كريشان وصلاح الدين الجورشي، وكذلك عميد المحامين إبراهيم بودربالة.

وأكّدت كل هذه الأطراف، التي تم استقبالها، الخميس والجمعة، من رئيس الحكومة المكلف بقصر دار الضيافة بقرطاج، أن الجملي شدّد في تباحثه معهم على أنه مستقل سياسيا، لكن رغم كل هذا فإن البعض من المتابعين يؤكّدون أن طابع حصص التعارف قد غلب على ماراثون المشاورات، خاصة أن الجملي لم يكن معروفا في الأوساط السياسية قبل تكليفه من حركة النهضة بتشكيل الحكومة.

وقال الأمين العام لحركة الشعب زهير المغزاوي في تصريح تلفزيوني، مساء الخميس، إن طابع التعارف قد طغى على لقاء وفد من حزبه برئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي.

وشدّد المغزاوي على أن الجملي خصّص جل مداخلته وكلامه لوفد حزب حركة الشعب على أنه مستقل وغير منتم إلى حركة النهضة، مؤكّدا أن حزب حركة الشعب سيخرج بموقف نهائي من الجملي لدى تقديمه تشكيلة فريقه الحكومي.

وفي سياق متّصل بالمفاوضات، انطلقت، الجمعة، أولى المشاورات بين فريق الخبراء الذي كلفه رئيس الحكومة المكلف بصياغة برنامج عمل الحكومة القادمة مع ممثلي حزبي قلب تونس والتيار الديمقراطي وائتلاف الكرامة.

وأوضح حاتم المليكي، القيادي بحزب قلب تونس، أن "اللقاء كان جديا ومثمرا وتمحور حول منهجية إعداد البرنامج والخطوات المستقبلية". واعتبر أن اللقاءات مع اللجنة لن تحدد الموقع السياسي لكل طرف نظرا إلى أن اللجنة هي تقنية بالأساس، وإنما ستحدد مدى توافق البرنامج المزمع وضعه مع التوجه العام لكل حزب.

وفي رده على تصريح رئيس حركة النهضة المتعلق بمشاركة قلب تونس في الحكومة قال المليكي، "إن مسألة التواجد في الحكومة من عدمه مسألة سابقة لأوانها، وقلب تونس سيتحمّل المسؤولية من منطلق تواجده بالنظر إلى أن الحكم في مجمله ينقسم إلى قسمين؛ حكم ومعارضة".

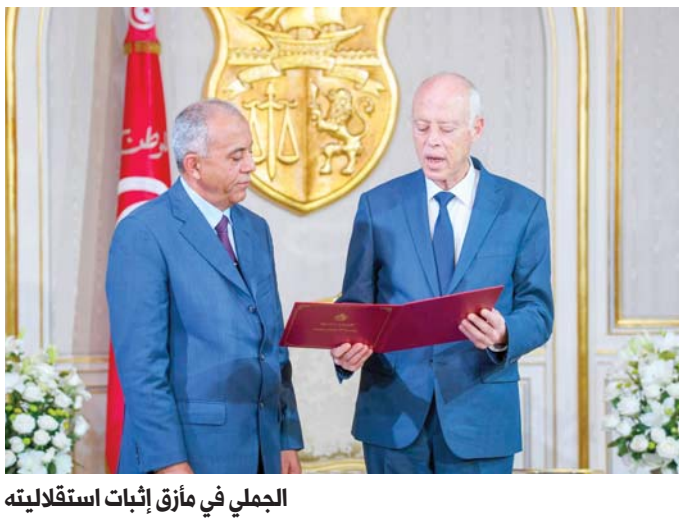

الجملي في مأزق إثبات استقلاليته

زهير المغزاوي

الجملي خصّص حيزا هاما من المشاورات لتأكيد استقلاليته

ومن جانبه أفاد القيادي بالتيار الديمقراطي محمد الحامدي بأن الحزب لم يقدم مقترحات محددة خلال اللقاء لعدم الدراية المسبقة بمنهجية عمل اللجنة.

وبيّن الحامدي أن اللقاء كان أوليا في إطار مشاورات مع فريق الخبراء المكلف بتنسيق عمل الحكومة، مبرزا أن المشاورات الأولية تعلقت بالخصوص ببرنامج عمل الحكومة والتفكير في هيكلتها، إلى جانب الإجراءات العاجلة التي يمكن اتخاذها في آجال متوسطة أو بعيدة.

وقال، "أن يكون المنطلق في إعداد برنامج الحكومة ورقة حركة النهضة أو غيرها من الأحزاب ليس مشكلا شرط ألا تكون هناك أفضلية لحزب على حزب آخر وأن تعتبر مجرد سند للانطلاق في إعداد البرنامج".